جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

حق تقرير المصير بين النصوص القانونية والاعتبارات السياسية (نماذج مختارة)

رسالة تقدمت بها الطالبة
حذام إسماعيل علي الحجيمي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم الدراسات الدولية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف
الأستاذ المتمرس الدكتور
فكرت نامق عبد الفتاح

1442هـ **2020م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف / الآية 76)

الإهـــداء

الحمد لله الذي لا يطيب النهار إلا بطاعته ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ... ولا تطيب الآخرة الا بعفوه ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيته.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمي

سيدنا محمد ﷺ

إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية.

إلى روح أبي الزكية الطاهرة.

إلى أمي العزيز الغالية.

إلى زوجي وأبنائي الأعزاء.

إلى صديقاتي ألعزيـزَاتِ (نوال وميادة ونداء).

وإلى كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي.

الشكر والامتنان

أتوجه بخالص الشكر والامتنان، إلى من علمني التفاؤل والمضي إلى الأمام، ومن وقف إلى جانبي عندما ضللت الطريق، ضللت الطريق وصبر عليّ، المشرف الأستاذ المتمرس الدكتور **(فكرت نامق عبد الفتاح)** فلولاه لم تكن الرسالة كذلك.

وأيضاً أتقدم بالشكل والامتنان اللامحدود والاحترام إلى عمادة (معهد العلمين للدراسات العليا) وإلى رئاسة قسم العلوم السياسية.

والشكر موصول إلى السيد (احمد عبد الرحيم الساعدي) مدير مكتبة معهد العلمين في النجف الاشرف، وإلى جميع العاملين المكتبة المركزية جامعة بغداد، المكتبة المركزية – الجامعة المستنصرية، مكتبة كلية القانون، جامعة بغداد، مكتبة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، مكتبة بيت الحكمة، مكتبة المعهد القضائي.

وفي الختام أقدم شكري وأمتناني إلى زُملائِي (عدنان عجيل وعباس عبد الحسين)، الذين أسهموا في اغناء هذه الرسالة بالمصادر اهدي لهم الشكر والثناء.

الباحثة

ملخص الرسالة

إنَّ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو السند القانوني، الذي ترتكز عليه الدول والشعوب في تبرير كفاحها ومقاومتها المشروعة ضد قوى الاستعمار، والاحتلال، لذلك حصلت معظم الدول على استقلالها استنادا إلى هذا المبدأ حيث احتكمت إليه الدول، ومنظمة الأمم المتحدة، لإعلان استقلال الدول وتصفية براثن الاستعمار، ولذلك بات مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، من المبادئ العامة الرئيسة المستقرة للقانون الدولي، وهو أحد مبادئ النظام العام الدولي وقواعده الآمرة، التي لا يجوز انتهاكها أو مخالفتها، فلا يجوز لدولة قهر شعب دولة أخرى واحتلاله واستعباده، ويجب أن يتمتع الجميع بإرادته الكاملة في تقرير مصيره، ولا فرق في ذلك بين دولة كبيرة، وصغيرة، وغنية، وفقيرة، إنّ اهمية هذه الدراسة تكمن في توضيح مبدأ حق تقرير المصير في حفظ السلم والامن الدوليين وانهاء الحروب، وفك الخلافات والصراعات الدولية والاقليمية، لأن معظم الصراعات المسلحة الداخلية، تتعلق بهذا الحق، الذي يكون احد اطرافها الاقليات المطالبة بحقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك بإقامة حكم ذاتي، والحق لهم في الفدرالية ضمن المفهوم الداخلي، والانفصال في المفهوم الخارجي كحق تقرير المصير.

وتتضح أهمية الدراسة بتسليط الضوء على كيفية التعامل على وفق القانون الدولي والمنظمات الدولية، تجاه الموضوع والقوانين المحيطة به، لبيان العلاقات بين مبدأ السلامة الاقليمية وحق تقرير المصير وتوضيحه، وتوضح الدراسة الأسس القانونية والسياسية للتفاهم المشترك بين أبناء الدولة الواحدة المتنوعة باثنياتها (دينياً، ولغوياً، وقومياً) في ظل دستور وطني يساوي بين كل مكونات الشعب من دون تمييز.

ومن أجل التحقق من فرضية البحث والاجابة عن السؤال المركزي، فقد تّم تقسيم الرسالة على أربعة فصول، فضلاً عن الفصل التمهيدي والمقدمة والخاتمة، تناول الفصل التمهيدي الاطار النظري والتاريخي لحق تقرير المصير، اذ تم تقسيمه على مبحثين استعرضنا في المبحث الأول مفهوم حق تقرير المصير ومظاهره، في حين تناول المبحث الثاني التطور التاريخي لحق تقرير المصير، قبل التنظيم الدولي، تضمن تقرير المصير في الأديان السماوية، الثورات العالمية، وفي مبادئ الرئيس (وودور ويلسون)، وترابطا مع موضوع الدراسة، فقد كرس الفصل الأول لدراسة حق تقرير المصير في عصر التنظيم الدولي، وقسم على مبحثين إَذ تناول المبحث الأول تقرير المصير في عهد عصبة الأمم والأمم المتحدة، في حين شمل المبحث الثاني تقرير المصير في قرارات الأمم المتحدة والآثار المترتبة عليها ونتائجها.

أمّا الفصل الثاني، فقد تطرق إلى الاقليات وممارسة حق تقرير المصير، فقد تناول المبحث الأول حق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات، التعريف بالأقليات وما يختلط بها من جماعات بشرية اخرى، أما المبحث الثاني فقد تناول حق تقرير المصير، وقيد حماية السلامة الإقليمية للدولة، فيما تطرق الفصل الثالث إلى حق تقرير المصير/ جنوب السودان عام 2011م، تقسيمه على ثلاثة مباحث تناول الأول الاهمية الجيوستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية (لجنوب السودان).

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في انفصال (جنوب السودان)، فقد عني هذا المبحث بدراسة موقف دول الجوار الاقليمي، وموقف المنظمات الاقليمية والدولية من الانفصال، في حين حمل المبحث الثالث عنوان الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في عام 2011م، الانعكاسات والمواقف الاقليمية والدولية، الذي يتناول انعكاساته على العلاقة مع دولة (السودان)، وعلى انعكاساته على دول الجوار العربي وغير العربي، فضلاً عن علاقاته مع الدول الكبرى.

أماّ الفصل الرابع والاخير الذي يحمل عنوانه كرد (العراق) وحق تقرير المصير، فقد قسم على مبحثين، جاء المبحث الأول واقع كردستان والتطور التاريخي لحق تقرير المصير حتى عام 2003م، وتضمن الواقع الجغرافي والديمغرافي لكردستان العراق، ومسيرة الكرد في تقرير المصير حتى عام 2003م، اما المبحث الثاني، فقد تناول الكرد ومسيرة تقرير المصير بعد عام 2003م، متضمنا موقف الدستور العراقي لعام 2005م من تقرير المصير، وتضمن موقف القانون والقضاء الدولي من تقرير المصير لإقليم كردستان.

وأخيرا، جاءت الخاتمة متضمنة عدد من الاستنتاجات، وقد توصلت الرسالة إلى جملة من النتائج أهمها، ان تجربة جنوب السودان كانت فاشلة ومرد ذلك إلى العامل القبلي، وضعف مؤسسات الدولة، واستشراء الفساد فضلا عن العوامل الاقليمية، وإنّ الانفصال جاء متعجلا قبل نضوج الوضع السياسي في البلاد، وإَنَّ تهديد الاكراد بإعلان الانفصال من جانب واحد، يعد مخالفا لنصوص دستور عام 2005م لجمهورية العراق، لأنَّ الكردَ صوتوا على هذا الدستور بنسبة كبيرة، وأسهموا مساهمة فاعلة في كتابته، وبذلك فقد مارسوا حقهم في تقرير المصير.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المشرف	-
إقرار اللغوي	-
اقرار لجنة المناقشة	-
الإهداء	ب
شكر وامتنان	ج
المحتويات	د - و
ملخص الرسالة	ز - ح
المقدمة	4-1
الفصل التمهيدي الإطار النظري والتاريخي لحق تقرير المصير	37 - 5
المبحث الأول / ماهية تقرير المصير ومظاهره؟	6
المطلب الأول / مفهوم حق تقرير المصير	14 - 6
المطلب الثاني / مظاهر حق تقرير المصير	19 - 14
المبحث الثاني / التطور التاريخي لحق تقرير المصير قبل التنظيم الدولي	20
المطلب الأول/ الأديان السماوية (حق تقرير المصير في اليهودية-المسيحية-الشريعة الإسلامية)	26 - 20
المطلب الثاني/الثورات العالمية(الثورة الامريكية-الثورة الفرنسية-الثورة الروسية)	34 - 26
المطلب الثالث / حق تقرير المصير ومبادئ الرئيس الامريكي وودرو ويلسون	37 - 34
الفصل الأول	75 - 38

حق تقرير المصير في عصر التنظيم الدولي	
المبحث الأول / حق تقرير المصير في عهد (عصبة الامم – الامم المتحدة)	**39**
المطلب الأول / تقرير المصير في عهد عصبة الامم	**45 - 39**
المطلب الثاني/ تقرير المصير في ظل ميثاق الامم المتحدة	**51 - 45**
المبحث الثاني/ تقرير المصير في قرارات الأمم المتحدة والاثار المترتبة عليها	**52**
المطلب الأول / تقرير المصير في قرارات وإعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة	**58 - 52**
المطلب الثاني / الاثار والنتائج المترتبة على حق تقرير المصير	**67 - 58**
المطلب الثالث/ وسائل ممارسة حق تقرير المصير	**75 - 68**
الفصل الثاني **الاقليات وممارسة حق تقرير المصير**	**119 - 76**
المبحث الأول/ حق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات	**77**
المطلب الأول / تعريف الأقلية، وما يختلط بها من جماعات بشرية اخرى	**88 - 77**
المطلب الثاني/ تصنيف الأقليات" لغوية، ودينية، وقومية، وعرقية"	**98 - 89**
المبحث الثاني/ حق تقرير المصير وقيد حماية السلامة الإقليمية للدولة	**99**
المطلب الأول /الارتباط بين مبدأ وحدة الدولة وحق تقرير المصير	**107 - 99**
المطلب الثاني/ المواءمة بين مبدأ وحدة الدولة وحق تقرير المصير	**113 - 107**
المطلب الثالث/ آليات المواءمة بين مبدأ وحدة الدولة وحق تقرير المصير	**119 - 113**
الفصل الثالث **تجربة حق تقرير المصير / جنوب السودان 2011**	**163 - 120**
المبحث الأول/ الاهمية الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية لجنوب السودان	**121**
المطلب الأول/ الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لجنوب السودان	**126 - 122**
المطلب الثاني/ مشكلة جنوب السودان في سياسة السودان من الاستقلال حتى الاستفتاء	**133 - 126**

المبحث الثاني/ المتغيرات الإقليمية الدولية المؤثرة في انفصال جنوب السودان	134
المطلب الأول/ دور دول الجوار الاقليمي (الجغرافي العربي والافريقي) في انفصال جنوب السودان	141 - 134
المطلب الثاني/ دور المنظمات الاقليمية والدولية في انفصال جنوب السودان	147 - 141
المبحث الثالث/ الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في عام 2011م الانعكاسات والمواقف الاقليمية والدولية	148
المطلب الأول/ الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان وانعكاساته على السودان	155 - 148
المطلب الثاني/ انعكاسات الاستقلال على دول الجوار العربي وغير العربي	159 - 155
المطلب الثالث / الموقف الدولي من انفصال جنوب السودان عام 2011	163 - 160
الفصل الرابع **كرد العراق وحق تقرير المصير**	199 - 164
المبحث الأول /واقع كردستان والتطور التاريخي لمسيرة تقرير المصير حتى عام 2003م	165
المطلب الأول /الواقع الجغرافي والديموغرافي لكردستان العراق	169 - 165
المطلب الثاني/ الكرد ومسيرة تقرير المصير (1914م – 1968م)	177 - 169
المطلب الثالث/ القضية الكردية ونظام البعث 1968م – 2003م	183 - 177
المبحث الثاني /الكرد ومسيرة تقرير المصير بعد عام 2003م	184
المطلب الأول/ مدى مشروعية انفصال إقليم كردستان في ظل النصوص الدستورية والقانونية منذ عام 2005م	191 -184
المطلب الثاني/ موقف القانون والقضاء الدولي من تقرير المصير لإقليم كردستان العراق	193 - 191
المطلب الثالث/ مدى امكانية تحقيق الانفصال الكردي من الناحية العملية، وفي ضوء تجارب اخرى	199 - 194
الخاتمة	204 - 200
المصادر	231 - 205
ملحق رقم (1)	235- 232

ملحق رقم (2)	240 - 236
ملحق رقم (3)	241
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A-B

الخرائط

الموضوع	الصفحة
جنوب السودان قبل الانفصال (1)	**121**
جنوب السودان بعد الانفصال(2)	**145**
المناطق الحدودية المتنازع عليها بين دولتي السودان وجنوب السودان(3)	**151**
إقليم كردستان العراق (4)	**197**

المقدمة

المقدمة

يعُد حق تقرير المصير من المبادئ الانسانية التي ذكرت في الأديان السماوية، ونادت بها الثورات العالمية الامريكية والفرنسية والروسية، وظهر هذا الحق أثناء الحرب العالمية الأولى، بوصفه مبدأ سياسياً تسترشد به الدول في علاقاتها مع بعضها، وخضع هذا المبدأ في تطبيقه لمصالح الدول العظمى، ولهذا لم يتم النصّ عليه في عهد عصبة الأمم، على الرغم من مناداة الرئيس الامريكي (ويلسون)، ودول الحلفاء، وظل مبدأ سياسيا غير ملزم للدول، لحين النصّ عليه في ميثاق الأمم المتحدة، عبر سلسلة طويلة من القرارات، احالت هذه الحق إلى قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، وترتب على ذلك التزام الدول والمنظمات الدولية، ولاسيما منظمة الأمم المتحدة، فكانت بداية هذا الحق عندما اصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم(1514) لسنة 1960م الذي قضى بإعطاء الشعوب المستعمرة والشعوب المهمشة حقها في الاستقلال، وكان لهذا القرار أثر كبير في تحرير كثير من الشعوب، وانحسار الامبراطوريات الاستعمارية وتفتتها، ولم يترك القانون الدولي هذا الحق مشاعا للجميع، وإنما أقرّه على وفق ضوابط ووضعت له قيود تحفظ للدول وحدتها وسيادتها على أراضيها، ولا تلقى بها في تهلكة التقسيم والتفتيت وزعزعة سيادتها، لذلك حصر القانون الدولي هذا الحق في أمرين لا ثالث لهما وهما: الشعوب الخاضعة للاستعمار، وبموجب هذا الحق يستطيع الشعب اعلان استقلاله من براثن الاستعمار، والثاني حق الأَقلية في الحكم الذاتي، وفي حال ما إذا كانت هذه الاقلية من الشعب تتعرض للاضطهاد وتمييز متعمد من قبل الدولة، يجعلهم في حالة تهميش دائم، هنا يعطي لهم الحق في تقرير مصيرهم.

وأعطت الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير المصير واصبغته بصبغة قانونية في الميثاق الدولي، إلا أنَّها أكدت أيضاً على وحدة الأرض وسيادتها في المادة (2) من ميثاقها، ولعل فكرة تقرير المصير جاءت نتيجة عوامل أخرى، وهو عامل الاثنيات والطوائف والقوميات، فلو استعرضنا خريطة العالم السياسي، فلن نجد دولة قومية تخلو من وجود اثنيات تحمل ثقافة ولغة مختلفة عن غالبية سكان هذه الدولة، وعادة ما يتسبب في صراعات وحروب أهلية عنيفة، ولعل أهم مثال على ذلك (جنوب السودان) و(إقليم كردستان) العراق.

أولاً: أهمية البحث

إنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في توضيح مبدأ حق تقرير المصير في حفظ السلم والأمن الدوليين وإنهاء الحروب، وتسوية الخلافات والصراعات الدولية والإقليمية، وذلك لأنَّ معظم الصراعات المسلحة الداخلية، تتعلق بهذا الحق الذي يكون أحد أطرافها الاقليات المطالبة بحقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال إقامة حكم ذاتي، والفدرالية ضمن المفهوم الداخلي، والانفصال في المفهوم الخارجي لحق تقرير المصير.

وتتضح أهمية الدراسة، بتسليط الضوء على كيفية التعامل وفقاً للقانون الدولي والمنظمات الدولية، تجاه الموضوع والقوانين المنظمة، لبيان وتوضيح العلاقات بين مبدأ السلامة الاقليمية وحق تقرير المصير.

وتتضح أهمية الدراسة ايضاً في تناولها لموضوع متشابك ومعقد، سبب تأزم الوضع بين الدولة الأم والاقليات المطالبة بحق تقرير المصير، والعمل على توضيح الأسس القانونية والسياسية للتفاهم المشترك بين ابناء الدولة الواحدة المتنوعة باثنياتها (دينياً، ولغوياً، وقومياً) في ظل دستور وطني يساوي بين كل مكونات الشعب من دون تمايز.

وتوضح الدراسة حالة (جنوب السودان)، وتحقيق انفصالها واستقلالها على وفق مبدأ حق تقرير المصير، وحالة إقليم (كردستان العراق) المطالبة بالانفصال.

ثانياً: اشكالية البحث

يصبح البحث في حق تقرير المصير بين النصوص القانونية والاعتبارات السياسية ضروريا في ضوء التحولات، وتبدلات البيئة الاقليمية والدولية، فذهبت آراء إلى أنّ حق تقرير المصير مرتبط أساساً بالاستعمار والاحتلال الخارجي، أو الأجنبي، وهكذا أصبح حق تقرير المصير أحد أهم المبادئ الاساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، ولا ينطوي على الجانب السياسي فحسب، بل شمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م والعهود الدولية الأخرى.

في حين ذهبت آراء أخرى، إلى أنَّ حق تقرير المصير بالمفهوم الكلاسيكي السابق الذكر، لا يوجد حديث عن المبدأ، اذ مع تطور القانون الدولي المعاصر، وبروز معاهدات ومواثيق حقوق الإنسان، كمصادر اساسية في القانون الدولي المعاصر، فضلا عن ظهور انقسامات في كثير من الدول، التي أدت في بعض الأحيان إلى ارتكاب مجازر وحروب ضد الاقليات العرقية والقومية، ما أعطى الحق في تقرير المصير دلالات جديدة في ظل المتغيرات، فأصبح من الممكن أن تطالب الاقليات بحق تقرير المصير، وأن تطالب في معظم الأحيان بالانفصال.

وفي ضوء تضارب الآراء يمكن صياغة الأشكال بصيغة السؤال الآتي: ما هو حق تقرير المصير على وفق النصوص القانونية الدولية ؟، وانبثقت عن هذا السؤال المركزي اسئلة فرعية منها:

- ما هو حق تقرير المصير؟ وما هي مظاهره؟ وكيف تطور قبل التنظيم الدولي؟
- كيف تبلور حق تقرير المصير في عصر التنظيم الدولي، سواء في عهد العصبة او في ظل ميثاق الأمم المتحدة؟
- وما هي الآثار والنتائج المترتبة على حق تقرير المصير؟
- ما هي القيود في ممارسة حق تقرير المصير من قبل الأَقليات القومية؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى انفصال جنوب السودان عن الدولة الام السودان؟ هل هي أسباب داخلية اقتصادية، سياسية، أم اجتماعية، أم هناك أسباب خارجية إقليمية ودولية؟
- ما هي مواقف دول الجوار الاقليمي من انفصال جنوب السودان؟
- ما هي انعكاسات الاستقلال على العلاقة مع السودان ودول الجوار الجغرافي؟
- ما هي مسيرة الكرد في العراق من حق تقرير المصير، منذ تأسيس الدولة العراقية؟
- ما مدى مشروعية انفصال اقليم كردستان العراق في ظل القانون الدولي، وفي ظل ستور عام 2005؟

ثالثاً: فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "أنَّ حق تقرير المصير" أضحى مبدأ قانونياً معترفاً به في القانون الدولي المعاصر، وأصبح يعبر عن مسألة هامة هي سيادة الشعوب، وان الاخلال به يمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية، إلّا أنَّه مع ذلك يكتنفه كثير من مضامين عدم الوضوح

في تطبيقه وممارسته، لاسيما من قبل المجموعات الاثنية في الدول المستقلة المتعددة القوميات ضمنها (العراق).

رابعاً: المناهج المتبعة في البحث

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي اشكالية معينة، لاسيما في الدراسات الانسانية تحديد الأداة المنهجية، لتكون الوسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصددها، يوصف المنهج الطريق، التي توصل الباحث إلى حقيقة ما، ولما كانت تلك الدراسات ومنها الدراسات السياسية تنطوي على التنوع في مناهج البحث العلمي وأدوات التحليل، وذلك بسبب طبيعة الدراسة موضوعة البحث، وانطلاقا من حقيقة مفادها أنّه لا يمكن اعتماد منهج واحد عند البحث في موضوع معين من مواضيع العلوم السياسية ، كونها معتمدة على علوم اخرى قريبة من هذا العلم، وكون المناهج تكمل بعضها بعضاً، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مناهج عدّه، وهي المنهج التاريخي، بما يتطلبه من متابعة الاحداث والوقائع بما يسمح بتصور معين لكل ما له صلة بالمتغيرات والاحداث التي تحكم الظاهرة السياسية، لأنَّ فهم الماضي بأحداثه المختلفة، سوف يساعد على اجابة كثير من الاستفهامات حول "حق تقرير المصير" على وفق القانون الدولي.

لذلك اعتمدنا هذا المنهج في أكثر من مفصل من مفاصل الرسالة، وإن الحاجة إلى التحليل تدعونا إلى استخدام المنهج الاستقرائي الذي لا يمكن الاستغناء عنه عند دراسة النماذج المختارة، الذي يقوم على مبدأ الارتباط والتكامل بين جملة من العوامل والمتغيرات المؤثرة في البيئة الاقليمية والدولية وفي دوافع ومواقف واتجاهات صانع القرار، وتمّ الاستعانة بالمنهج القانوني عند دراسة المواثيق والدساتير، التي حكمت حالة تقرير المصير سواء على الصعيد القانوني الدولي أو على صعيد الدستور، وأغنى هذا المنهج في كثير من مفاصل الرسالة.

خامساً: هيكلية البحث

من أجل التحقق من فرضية البحث والاجابة عن السؤال المركزي، فقد تم تّقسيم الرسالة على أربعة فصول، فضلاً عن الفصل التمهيدي والمقدمة والخاتمة.

تناول الفصل التمهيدي الإطار النظري والتاريخي لحق تقرير المصير، وتمّ تقسيمه على مبحثين، استعرضنا في المبحث الاول مفهوم حق تقرير المصير ومظاهره، في حين تناول المبحث الثاني التطور التاريخي لحق تقرير المصير قبل التنظيم الدولي، وتضمن تقرير المصير في الأديان السماوية، الثورات العالمية، وفي مبادئ الرئيس (ويلسون).

وترابطاً مع موضوع الدراسة، كرست الفصل الأول لدراسة حق تقرير المصير في عصر التنظيم الدولي، وقسم على مبحثين اذ تناول المبحث الأول تقرير المصير في عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، في حين شمل المبحث الثاني تقرير المصير في قرارات الأمم المتحدة والاثار المترتبة عليها ونتائجها.

أماً الفصل الثاني، فقد تطرق إلى الاقليات وممارسة حق تقرير المصير، فقد تناول المبحث الاول حق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات، التعريف بالأقليات، وما يختلط لها من جماعات بشرية اخرى، أما المبحث الثاني فقد تناول حق تقرير المصير وقيد حماية السلامة الاقليمية للدولة.

بينما تطرق الفصل الثالث إلى حق تقرير المصير / جنوب السودان عام 2011م، من خلال تقسيمه على ثلاثة مباحث: تناول الأول الاهمية الجيوستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية (لجنوب السودان)، أمّا المبحث الثاني فقد حمل عنوان المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في انفصال (جنوب

السودان)، حيث عنى هذا المبحث بدراسة موقف دول الجوار الاقليمي، وموقف المنظمات الاقليمية والدولية من الانفصال، في حين حمل المبحث الثالث عنوان الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في عام 2011م الانعكاسات والمواقف الاقليمية والدولية، الذي تناول انعكاساته على العلاقة مع دولة (السودان)، وعلى انعكاساته على دول الجوار العربي وغير العربي، فضلاً عن علاقاته مع دول الكبرى أمّا الفصل الرابع والاخير، الذي يحمل عُنَوانَا كرد العراق وحق تقرير المصير، فقد قسم على مبحثين، جاء في المبحث الاول واقع كردستان (العراق) والتطور التاريخي لحق تقرير المصير حتى عام 2003م، تضمن الواقع الجغرافي والديموغرافي لكردستان العراق، ومسيرة الكرد في تقرير المصير حتى عام 2003م .

أمَّا المبحث الثاني، فقد تناول الكرد ومسيرة تقرير المصير بعد عام 2003م، يتضمن موقف الدستور العراقي لعام 2005م من تقرير المصير، كما تضمن موقف القانون والقضاء الدولي من تقرير المصير لإقليم كردستان. واخيراً، جاءت الخاتمة، متضمنة عدد من الاستنتاجات والمقترحات.